

Distr.: General
2 November 2010
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب

أتشرف بالنيابة عن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، بأن أقدم التقرير المتعلق بأنشطة المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وإنجازاتها خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٠ والتوصيات المتعلقة بالأنشطة المقبلة (انظر المرفق) في إطار نظر مجلس الأمن على نحو شامل في عمل المديرية التنفيذية قبل انتهاء ولايتها، وفقاً للفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن ١٨٠٥ (٢٠٠٨).

وترجو اللجنة ممتنة توجيه انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة، مشفوعة بالتقرير، وإصدارها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أرطغرول اباكان
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار
١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.



المرفق

تقرير المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب المقدم إلى لجنة مكافحة الإرهاب عن أنشطة وإنجازات المديرية التنفيذية في الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠ وعن التوصيات المتعلقة بالأنشطة المقبلة

أولا - مقدمة

١ - قرر مجلس الأمن، في الفقرة ٢ من قراره ١٨٠٥ (٢٠٠٨)، أن تواصل المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب العمل بوصفها مهمة سياسية خاصة في إطار توجيه السياسات الذي تقوم به لجنة مكافحة الإرهاب، للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وقرر إجراء استعراض مؤقت بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ والنظر على نحو شامل في عمل المديرية التنفيذية قبل انتهاء ولايتها. وقد أجرى المجلس استعراضا مؤقتا لعمل المديرية التنفيذية في حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

٢ - ويوجز هذا التقرير، مستندا إلى استنتاجات الاستعراض المؤقت الذي أُجري في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، ما حققته المديرية التنفيذية من إنجازات أثناء ولايتها الحالية ويقدم عددا من التوصيات بشأن الطريقة التي تستطيع المديرية التنفيذية من خلالها مساعدة الدول بصورة أفضل في تنفيذها مستقبلا لقراري مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥). ويأخذ التقرير في الحسبان كلا من التطورات الأخيرة بشأن التهديد الإرهابي العالمي والفهم الأفضل عموما للممارسات الجيدة في مجال مكافحة الإرهاب التي يتبناها الممارسون الوطنيون والدوليون. وتعرب المديرية التنفيذية عن الأمل بأن يساعد التقرير اللجنة في مهمتها المتمثلة في تقديم المشورة إلى مجلس الأمن بشأن ما إذا كان ينبغي تحديد ولاية المديرية التنفيذية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وبأية شروط.

ثانيا - تنفيذ إعادة التنظيم الهيكلي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب

٣ - أشارت لجنة مكافحة الإرهاب في الاستعراض المؤقت الذي أجرته في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (انظر S/2009/289) إلى أن خطة عام ٢٠٠٨ لإعادة التنظيم التي تنطوي على إنشاء خمس مجموعات تقنية ووحدين أصغر حجما للعمل عبر الهياكل الحالية للمجموعات الجغرافية الثلاث قد أفادت المديرية التنفيذية فائدة حسنة، بتعزيز قدرتها على تنظيم أعمالها الأساسية المتمثلة في الاشتراك مع الدول الأعضاء في تنفيذها للقرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥). وقد عزت اللجنة إنجازين محددتين تحققا خلال هذه الفترة إلى الهيكل

الجديد الذي يتسم بمزيد من المرونة: إعداد الدراسة الاستقصائية العالمية للتنفيذ ووضع الدليل التقني لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

٤ - ولا يزال هذا الهيكل يفيد المديرية التنفيذية واللجنة إفادة حسنة. وشارك كل من الجماعات والمجموعات مشاركة وثيقة في تقديم أول تنقيح للدراسة الاستقصائية العالمية للتنفيذ وقدمت خلال الاثني عشر شهرا الأخيرة أو نحو ذلك سلسلة من الإحاطات التقنية إلى اللجنة وإلى جميع أعضاء الأمم المتحدة. وعملت هذه الإحاطات على زيادة شفافية عمل اللجنة والمديرية التنفيذية بالنسبة لمجموعة أوسع من أعضاء الأمم المتحدة. كما عملت الجماعات التقنية على تحقيق الاتساق في الأحكام التي تطلقها المجموعات بشأن القرارات التي تتعلق بمدى حسن تطبيق الدول والمناطق دون الإقليمية لعناصر محددة من القرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥). وواصلت المجموعات، من جانبها، تأدية دور هام في العمل مع الدول الأعضاء بشأن تيسير إعداد تقييمات وتقديم المساعدة التقنية وتعزيز فهمها لعمل اللجنة والمديرية التنفيذية.

ثالثا - إعداد تقييمات التنفيذ الأولية وعملية الجرد

٥ - منذ عام ٢٠٠٨، أعدت المديرية التنفيذية تقييما تنفيذيا أوليا لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اعتمدته اللجنة وساعدت اللجنة على تنظيم أول استعراض، أو جرد، لما يزيد عن نصف عدد تلك الدول. وقد مكنت عملية الجرد هذه اللجنة من تعميق حوارها الفعال مع الدول الأعضاء؛ ومعرفة المرحلة التي ما زالت الدول تواجه فيها تحديات محددة؛ وبوجه عام، التوصل إلى فهم أفضل وأكثر تفصيلا لحالة تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) في جميع أرجاء العالم. وقد تمكنت المديرية التنفيذية من الاستفادة من عملية الجرد هذه لترتيب عقد حلقات عمل بواسطة الفيديو مع عدد من الدول المتأخرة في تقديم التقارير (١٢ بلدا تقريبا) ومن العمل بالتالي، في العاصمة، مع طائفة من الوكالات التي لم نكن لنتمكن من الاتصال بها لو فعلت غير ذلك.

٦ - وفي الوقت ذاته، يُعد الجرد عملية تحتاج إلى موارد مكثفة بالنسبة للمديرية التنفيذية وأعضاء اللجنة معا، ولهذا، فقد اعتمدت اللجنة في أوائل عام ٢٠١٠ إجراء مبسطا لدراسة تقييمات التنفيذ الأولية. ولكن، بالنظر إلى النمو الحاصل في مجموعة الأنشطة الأخرى التي تعمل اللجنة والمديرية التنفيذية من خلالها مع الدول الأعضاء، فقد ينظر في إجراء عملية الجرد خلال فترة زمنية أطول.

٧ - ووفقا لما يبيّنه التقرير المؤقت، تعتزم اللجنة استعراض صيغة تقييمات التنفيذ الأولية تعزيزا لجدواها كأداة تشخيصية. وستصوغ المديرية التنفيذية في الوقت الملائم مقترحات لتنشيط تقييمات التنفيذ الأولية استنادا إلى الدليل التقني، وذلك بالتشاور مع أعضاء اللجنة ولعرضها على نظر اللجنة.

رابعاً - الزيارات القطرية

٨ - توخّط الخطة التنظيمية المنقحة للمديرية التنفيذية، التي أقرتها اللجنة في شباط/فبراير ٢٠٠٨، نهجا أكثر مرونة لإزاء بعثات التقييم، أولا على وجه التحديد، بإتاحة المجال للمديرية التنفيذية بأن تفكر في الاضطلاع بزيارات أقصر مدة تركز على جانب أو جانبين محددين من نظام مكافحة الإرهاب في الدولة العضو المعنية، وثانيا بإتاحة المجال للاضطلاع بزيارات إقليمية وإيفاد بعثات هدفها النظر في الممارسات الجيدة. ونتيجة لذلك، تمكنت المديرية التنفيذية منذ ذلك الحين من زيارة نحو ٣٦ دولة، فوصل العدد الإجمالي للدول التي تمت زيارتها وجرى تقييمها منذ عام ٢٠٠٥ إلى ٥٩ دولة (تشمل زيارات متابعة لدولتين). وتعتقد المديرية التنفيذية بأن هذه الزيارات ما زالت تشكل جزءا جوهريا من عملها وتعتبر أساسية لفهمها لأسلوب الدول في تطوير استجاباتها في مكافحة الإرهاب. وستقدم قريبا قائمة الدول التي تقترح المديرية التنفيذية زيارتها أثناء الفترة القادمة التي تتراوح من عامين إلى ثلاثة أعوام إلى اللجنة لكي تنظر فيها.

٩ - وبعد أن توصلت المديرية التنفيذية، نتيجة اضطلاعها بطائفة من زيارات التقييم، إلى فهم أفضل لأنشطة مكافحة الإرهاب في عدد تزيد نسبته عن ٢٥ في المائة من الدول الأعضاء، فقد أصبح لديها فهم أشمل لما تواجهه مكافحة الإرهاب من تحديات متواصلة في جميع مناطق العالم. ويساعد تحسين الفهم هذا في إغناء الدراسة الاستقصائية العالمية للتنفيذ وتحديد شكلها، وهي وثيقة أصبحت تزداد تفصيلا واتساقا فيما بين مختلف المناطق، ومن ثم أكثر فائدة للممارسين والمحللين داخل الحكومات وخارجها في أنحاء كثيرة من العالم. ومن المهم أن هذه المعرفة المعززة تساعد المديرية التنفيذية أيضا في تحديد أولويات أنشطتها الإقليمية ودون الإقليمية وتيسير مساعدتها التقنية.

خامساً - التحديات الرئيسية المتواصلة التي تواجهها الدول

١٠ - تواجه دول عديدة مشاكل في التوصل إلى التنفيذ الشامل للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) تعزى إلى الافتقار إلى الموارد المالية والهيكل الأساسية وعدم كفاية الموارد البشرية وتنافس الأولويات الإنمائية. ولهذا، لن يكون الارتقاء بمستوى التنفيذ إلى حد كبير ممكنا إلا إذا

استطاعت الدول أن تبني هيكلًا أساسيًا وأن تنمي قدرات وكالاتها الوطنية لتنفيذ ولاياتها تنفيذًا تامًا. وقد لاحظت المديرية التنفيذية، حتى في هذه الدول، أن لاهتمام الحكومة بأربعة مجالات رئيسية هي - تعزيز نظم مراقبة الحدود؛ وبناء قدرة نظم العدالة الجنائية لضمان أعمال سيادة القانون؛ وتحسين التنسيق وتبادل المعلومات فيما بين الوكالات الوطنية المعنية؛ وتعزيز التعاون المؤسسي عبر الحدود مع الدول المجاورة - أثر كما يبدو على قدرات مكافحة الإرهاب. وينطبق ذلك حتى عندما تظل التنمية في قطاعات أخرى محدودة نسبيًا.

١١ - وأشارت المديرية التنفيذية أيضًا إلى أن النهج المتبعة لمكافحة الإرهاب والتي تقوم على أساس سيادة القانون هي على الأرجح نهج أكثر نجاحًا وديمومة. وعلاوة على ذلك، فإنه إذا أدمجت استراتيجيات إنفاذ القانون ومراقبة الحدود وغيرها في استراتيجية واسعة وشاملة لمكافحة الإرهاب تعالج التوترات المجتمعية وغيرها من "الظروف المؤدية إلى الإرهاب"، بتنفيذ برامج اجتماعية وتعليمية وثقافية مناسبة، ستغدو تلك الاستراتيجيات أكثر فعالية لأنها تشرك الجهات الرئيسية في المجتمع وتجعلها يلتزمون بها.

سادس - الآثار المترتبة على عمل المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب

١٢ - تغني الملاحظات الواردة أعلاه برنامج عمل المديرية التنفيذية بصورة متزايدة، وكذلك تركيز عملياتها لتيسير المساعدة التقنية. وعلى سبيل المثال، فإن مجموعة حلقات عمل جنوب آسيا المتعلقة بالشرطة والمدعين العامين، التي بدأت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ وستستمر للسنوات القليلة القادمة، لا تهدف حصراً إلى تعزيز المهارات التقنية للمشاركين من الدول الثمانية المشاركة من جنوب آسيا، إنما تعمل أيضاً على بناء شبكة تربط الفنيين العاملين في مكافحة الإرهاب عبر الحدود في منطقة عانت منه الأمرين.

١٣ - وبالمثل، فإن حلقة العمل التي عقدت في نيروبي في عام ٢٠١٠ بشأن تحسين إدارة الحدود وأنشطة المتابعة ذات الصلة، لا تهدف فحسب إلى بناء المهارات في مجال الحد من الهجرة والرقابة الجمركية، إنما تهدف أيضاً إلى إظهار أهمية تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات بين الوكالات الثماني أو التسع ذات الصلة المعنية بإدارة الحدود في كل بلد. وهي تعزز أيضاً الأهمية الحاسمة لتشجيع المزيد من التعاون الفعال فيما بين الدول المجاورة لمساعدتها في تحسين تشاطر المعلومات وتبادلها في هذا المضمار.

١٤ - وتدرك المديرية التنفيذية أيضاً بأنه نظراً للحاجة إلى زيادة التعاون بين الدول المجاورة، فإن بإمكان النهج الإقليمية ودون الإقليمية أن تعمل باعتبارها مضاعفات لقوة عملنا. وبناء على ذلك، يزداد تفضيل المديرية التنفيذية لهذه النهج المتبعة على تلك التي تتعلق بدولة واحدة

لا غير. وللسبب ذاته، سعت المديرية التنفيذية سعياً حثيثاً لتوسيع نطاق تعاونها مع المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة. وواصلت على سبيل المثال تطوير علاقتها مع المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، لا لأن تلك المؤسسة تضطلع بالتدريب في مكافحة الإرهاب في منطقة يتدنّى فيها مستوى القدرات، بل أيضاً لأن المركز يعكف، من خلال برامجه التدريبية وموقعه الشبكي، على تنمية عادات التعاون فيما بين الفنيين في الدول في جميع أرجاء أفريقيا.

١٥ - ومن الواضح أن المديرية التنفيذية لا تمتلك القدرة على توفير التدريب لجميع الدول الأفريقية إنما تستطيع من خلال دورها التيسيري وعلاقتها مع عدد متنامٍ من الجهات المانحة أن تعزز هذا التدريب من خلال المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية، وأن تصبح في بعض الحالات (مثل حلقة عمل نيروبي) حافزاً لتقديم المزيد من التدريب المتواصل في المجالات المطلوبة. ويمكن الاطلاع على أمثلة مشاهجة عن عمل المديرية التنفيذية في مناطق من أوروبا وأمريكا اللاتينية وجنوب آسيا وآسيا الوسطى.

سابعاً - المساعدة التقنية

١٦ - تطور النهج الذي تتبعه المديرية التنفيذية لتيسير المساعدة التقنية على مر السنوات الثلاث الماضية. ووفقاً لما تبين أعلاه، فإن هذا النهج يستفيد من فهمها المتزايد للتحديات المتواصلة لمكافحة الإرهاب، وهو فهم اكتسبته من حوارها الفعال مع الدول، بما في ذلك ضمن إطار زيارات التقييم القطرية. وتواصل المديرية التنفيذية القيام بإحالات محددة للحصول على مساعدة تقنية تلبّي احتياجات محددة في الدول التي قامت بزيارتها. وهي تفعل ذلك على أساس يستهدف الجهات المانحة التي اعتبرت مستجيبة، إما لأنها مشاركة في برامج تنفذ حالياً في دولة محددة أو لأن لديها اهتماماً شديداً وقدرة قوية في المجال التقني ذي الصلة. ومنذ أن أدخلت الاستراتيجية المنقحة في عام ٢٠٠٨، قدمت المديرية التنفيذية ١٨٧ إحالة من هذه الإحالات أدى ٤٣ منها إلى تسليم نهائي للمساعدة التقنية من الجهات المانحة الثنائية أو المتعددة الأطراف.

١٧ - ومع ذلك، فقد أصبحت المديرية التنفيذية تتبع بصورة متزايدة إما نهجاً إقليمياً أو آخر مواضيعياً لتيسير المساعدة التقنية، فهذان النهجان يظهران بشكل أفضل القيمة التي يمكن أن تضيفها هيئة تابعة لمجلس الأمن في هذا المجال. وقد سبق وأن أُشير إلى أمثلة عديدة عن النهج الإقليمي، منها على سبيل المثال حلقتا عمل جنوب آسيا للشرطة والمدعين العامين وحلقة عمل نيروبي لإدارة الحدود. ويقدم مثال آخر عن الجهود التي تبذلها المديرية التنفيذية لتيسير إنشاء مركز للتدريب على إنفاذ القانون في جنوب آسيا. وقد اشتملت هذه الجهود

على قدر كبير من الاتصال مع الجهات المانحة والمفاوضات مع الدولة المضيفة والاتصال بدول أخرى في المنطقة بهدف تشجيع الدعم الإقليمي. والمثال الآخر هو عمل المديرية التنفيذية مع هيئات دون إقليمية معنية والجهات المانحة لعقد حلقة عمل عن التعاون تخصص للمهنيين العاملين في العدالة الجنائية في جنوب شرق أوروبا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

١٨ - وأحد الأمثلة عن اتباع نهج مواضيعي لتلبية احتياجات المساعدة التقنية هو حلقة العمل المتعلقة بالمدعين العامين في قضايا الإرهاب التي ستعقد بنيويورك، في بداية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وستجمع حلقة العمل المدعين العامين الممارسين من ولايات قضائية تمثل جميع مناطق العالم الرئيسية وكل النظم القانونية الهامة لتبادل الاطلاع على خبراتهم في محاكمة قضايا الإرهاب، وأكثر تحديدا للتعريف بالمشاكل التي تطرحها هذه القضايا والتماس سبل حلها. وتتوقع المديرية التنفيذية أن يحدد المشاركون أيضا احتياجات التدريب والاحتياجات الأخرى ذات الصلة وأن تصبح الجهات المانحة المعنية، التي ستشارك بصفتها مراقب، في وضع يحوّلها بتلبية تلك الاحتياجات. وثمة مثال آخر هو أن عمل المديرية التنفيذية بشأن اتخاذ مبادرة ترمي إلى تحديد سبل حماية الجمعيات الخيرية من استغلال الجماعات الإرهابية سيبدأ في اجتماع للخبراء سيعقد في المملكة المتحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

ثامنا - العمل مع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب وهيئات مجلس الأمن الأخرى

١٩ - ما برحت المديرية التنفيذية تعمل بوصفها عضوا أساسيا في فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، وتسهم تحديدا في عمل الأفرقة العاملة الأربعة، وتتعامل على التوالي مع قضايا مكافحة تمويل الإرهاب وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب ومبادرة المساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب (التي تعمل فيها المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب بوصفها رئيسا مشاركا) ومؤخرا في مراقبة الحدود (التي تعمل فيها المديرية التنفيذية بوصفها منسقا). وإضافة إلى ذلك، يقيم موظفو المديرية التنفيذية اتصالات وتفاعلات كثيرة مع الأمانة الدائمة لفرقة العمل التي أنشئت مؤخرا، حيث يتبادلون المعلومات عن الأنشطة المقررة والمنجزة ويسدون المشورة ويقدمون الدعم التقني متى اقتضى الأمر. ولدى رئيس فرقة العمل دعوة دائمة لحضور كل الاجتماعات الداخلية التي تنظمها المديرية التنفيذية لتنسيق الأعمال، ويفعل ذلك بصورة منتظمة للغاية، وتحضر المديرية التنفيذية، بدورها، الاجتماعات الإدارية التي تعقدها أمانة فرقة العمل.

٢٠ - وتتيح فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب آلية فعالة لتحسين تنسيق مقترحات المساعدة التقنية التي تقدمها مختلف الكيانات أو التي تُحال إلى الجهات المانحة من

أجل تمويلها. وتبشر قاعدة بيانات احتياجات المساعدة التقنية لمبادرة المساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب وبرامجها بخير وفير في هذا الصدد. وعلى المدى البعيد، من المحتمل أن يشكل تنسيق المساعدة التقنية على نطاق المنظومة دوراً رئيسياً تضطلع به أمانة فرقة العمل وأحد الأدوار الذي يناسب المديرية التنفيذية تماماً لتقديم المساعدة.

٢١ - كما تتيح فرقة العمل إطار عمل مفيد تستطيع من خلاله أفرقة الخبراء الثلاثة التابعة للهيئات الفرعية لمجلس الأمن التي تعالج مسألة مكافحة الإرهاب (المديرية التنفيذية وفريق الرصد التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) وفريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) أن تحسن من مستوى التنسيق بين أنشطتها وتواصل تبادل المعلومات. وبالمطبع، لقد كان هذا التعاون قائماً على جميع المستويات قبل إنشاء فرقة العمل بفترة طويلة. وقد تجلّى ذلك بوضوح من خلال حلقات العمل المتعددة التي خصصت "للإبلاغ" وعقدتها ثلاث هيئات للخبراء، بمساعدة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في خمس مناطق إقليمية أو دون إقليمية خلال السنوات الثلاث الماضية، وكذلك من خلال قيام ثلاث هيئات خبراء باعتماد استراتيجيتين مشتركيتين للعمل مع الدول المتأخرة في تقديم التقارير ومع المنظمات الدولية والإقليمية على التوالي. وإضافة إلى ذلك، شارك فريق الرصد منذ عام ٢٠٠٨ في ما مجموعه تسع بعثات تقييم قامت بها المديرية التنفيذية ويعتزم مواصلة هذه الممارسة كلما كانت الزيارة هامة لعمله. كما ينظر خبراء اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في الانضمام عند الضرورة إلى بعثات التقييم المستقبلية التي تجريها المديرية التنفيذية.

تاسعا - الاشتراك مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية

٢٢ - تواصل المديرية التنفيذية الاعتماد بشكل مكثف على عدد من المنظمات الدولية الرئيسية الشريكة لتقديم مساعدة الخبراء والمشورة والدعم (بما في ذلك، الدعم اللوجستي والتمويلي في بعض المناسبات)؛ والمساعدة في بعثات التقييم، والمؤتمرات وحلقات العمل؛ ولتقديم المساعدة التقنية، وذلك عملاً بإحالات المديرية التنفيذية. ويضم هؤلاء الشركاء فرع منع الإرهاب والبرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال التابعين لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والمنظمة البحرية الدولية، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، والمنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الجمارك العالمية، والبنك الدولي.

٢٣ - وكما لوحظ أعلاه، أقامت المديرية التنفيذية علاقات قوية بشكل خاص مع بعض المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ومنها الجماعة الكاريبية ولجنة البلدان الأمريكية لمناهضة الإرهاب التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، في الأمريكتين؛ والمركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، والاتحاد الأفريقي، وفريق مكافحة غسل الأموال في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبرنامج بناء القدرات ضد الإرهاب التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وفريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في أفريقيا؛ ولجنة الخبراء المعنية بتقييم تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومجلس أوروبا، والاتحاد الأوروبي، والوكالة الأوروبية للتعاون القضائي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ ومنظمة شنغهاي للتعاون، ورابطة الدول المستقلة، في أوروبا؛ ومنتدى جزر المحيط الهادئ في المحيط الهادئ؛ ومصرف التنمية الآسيوي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ورابطة جنوب آسيا المعنية بالتعاون الإقليمي، في آسيا.

٢٤ - وثمة أمثلة محددة على التعاون الذي جرى أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تتضمن العمل الذي جرى الاضطلاع به مع منظمة الطيران المدني الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والهيئات الإقليمية من أجل تيسير تقديم المساعدة إلى الدول التي لا تصدر حالياً وثائق السفر المقروءة آلياً الممتثلة لمعايير منظمة الطيران المدني الدولي؛ والعمل مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية لإنشاء قاعدة بيانات دولية للأسلحة النارية المفقودة أو المسروقة، لإدماجها في النظام العالمي I-24/7 الآمن لاتصالات الشرطة؛ والاشتراك مع برنامج بناء القدرات ضد الإرهاب التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في استضافة حلقة عمل بشأن أمن الحدود على الصعيد الإقليمي في أوغندا؛ والاشتراك مع البنك الدولي في استضافة حلقة عمل في إسلام آباد لأعضاء البرلمان الوطني لباكستان بشأن مكافحة تمويل الإرهاب، والاشتراك مع المنظمة الدولية للهجرة في استضافة حلقة عمل بشأن إدارة الحدود في نيروبي.

عاشرا - حقوق الإنسان

٢٥ - يضم موظفو المديرية التنفيذية مستشاراً أقدم لشؤون حقوق الإنسان، وهو مسؤول عن كفالة مراعاة اعتبارات حقوق الإنسان في الحوار الجاري مع الدول الأعضاء من أجل تنفيذ القرارات ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥). وعلاوة على ذلك، وكجزء من خطة إعادة التنظيم لعام ٢٠٠٨، أنشئ فريق تقني، يضم خبراء من جميع المجموعات، من أجل وضع استراتيجيات تعزز بشكل أفضل جوانب حقوق الإنسان في جميع أنشطة المديرية

التنفيذية لمكافحة الإرهاب. وكان هذا الفريق من بين الأفرقة الأكثر نشاطا في المديرية التنفيذية، حيث قام بشكل ملحوظ بتنظيم وتقديم إحاطات للجنة ورتب لإجراء زيارات من جانب خبراء حقوق الإنسان لتقديم إحاطات إلى اللجنة، وكذلك لموظفي المديرية التنفيذية.

٢٦ - وكما لوحظ أعلاه، أصبحت المديرية التنفيذية، من خلال حوارها مع الدول الأعضاء، على اقتناع متزايد بأن استراتيجيات مكافحة الإرهاب لا يمكن أن تكون فعالة بشكل كامل في الأجل الطويل إلا إذا كانت مترسخة في سيادة القانون وممتثلة للالتزامات الدولية الإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان. ومن أجل هذا السبب، تثير المديرية التنفيذية دائما مسائل من هذا القبيل خلال الزيارات القطرية، وتعدّد حلقات عمل بالفيديو وغير ذلك من سبل التبادل، وترى قيمة مستقبلية في العمل بشكل أكثر كثافة مع الدول بشأن المسائل العملية التي تنطوي عليها هذه النهج. وتعتقد المديرية التنفيذية بأنه بالرغم من أن إلقاء محاضرات على الدول بشأن حقوق الإنسان هو ببساطة أمر غير فعال، فإنه إذا أمكن إقناع الوكالات الوطنية ذات الصلة بفائدة النهج العملية المعنية بسيادة القانون (بما في ذلك النهج التي تنفذ من خلال إشراك المجتمع المحلي لا من خلال التهيب)، وأن تقتنع بأن دفاعات البلد عموما ضد الإرهاب سيطرأ عليها تحسن كبير نتيجة لذلك، فسيُرجح ذلك من اتباعها هذه النهج.

٢٧ - وتواصل المديرية التنفيذية تعزيز تعاونها مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بسبل من بينها العمل بشكل مشترك على إعداد المساعدة التقنية ذات الصلة المقدمة للدول في ميداني حقوق الإنسان واللاجئين. وتقيم المديرية التنفيذية أيضا حوارا نشطا مع المقرر الخاص المعني بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها إلى جانب مكافحة الإرهاب، وهي تستفيد من تقاريره في إعداد بعثاتها التقييمية. وفيما يتعلق بالتوعية على نطاق أوسع، ينبغي أن تواصل المديرية التنفيذية العمل وفق توجيهات اللجنة فيما يتعلق بالسياسة العامة لحقوق الإنسان، التي توجهها المديرية التنفيذية إلى إدماج حقوق الإنسان في استراتيجية الاتصالات التي تتبعها. ولا يزال هذا أمرا ضروريا، بشكل جزئي، من أجل إزالة المفاهيم الخاطئة بشأن مدى مراعاة المديرية التنفيذية لحقوق الإنسان في عملها.

حادي عشر - تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦٢٤ (٢٠٠٥)

٢٨ - تزايدت أهمية قرار مجلس الأمن ١٦٢٤ (٢٠٠٥) الذي يتناول مسألة التحريض على الإرهاب، في إطار عمل المديرية التنفيذية، حيث يتيح وسيلة وسياقا للنقاش مع الدول الأعضاء بشأن نهجها واستراتيجيتها فيما يتعلق بتحديات التطرف والتعصب، لا سيما بين

الشباب. وقد أصبح من الواضح كما لوحظ أعلاه، أن تدابير مكافحة الإرهاب تكون على أقصى درجة من الفعالية عند تنفيذها في سياق استراتيجية واسعة النطاق تتضمن إيلاء اهتمام إلى العوامل التي تسهم في التطرف، بما في ذلك كفالة منع الضالعين في تجنيد الجماعات الإرهابية أو التحريض على الأعمال الإرهابية أو إثنائهم عن ذلك. ومع ذلك، فإن هذا هو أبعد ما يكون عن مجرد إجراء بسيط، وذلك لأسباب ليس أقلها أن الوكالات الوطنية التي دأبت على العمل عادة في ميدان مكافحة الإرهاب (على سبيل المثال الشرطة، ودوائر الهجرة والجمارك، ووكالات الاستخبارات)، ليست بالضرورة هي الوكالات المسؤولة عن السياسات الرامية لمكافحة دعاوى الإيديولوجيات المتطرفة أو القائمة على الكراهية. بل إن أكثر الجهات فعالية في تنفيذ هذه الاستراتيجيات هي في معظم الأحيان من غير الوكالات الحكومية على الإطلاق، وإنما من المجتمع المدني أو السلطات الدينية.

٢٩ - وتطرح هذه الحقيقة تحديات كبيرة أمام معظم الحكومات، وتبين أهمية إنشاء آليات وطنية ملائمة شاملة لمكافحة الإرهاب يمكن أن تضع وتساعد في تنفيذ استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الإرهاب. ومساعدة الدول، رهنا بموافقتها، في وضع أدوات من هذا القبيل هو مجال تأمل المديرية التنفيذية أن تركز له جهودا في المستقبل، بالإضافة إلى الوقوف على الممارسات الجيدة وتشجيعها من أجل معالجة مسائل التحريض على الإرهاب ومكافحة التحريض بدافع التطرف والتعصب، كما يقتضيه كل من القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥) واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

ثاني عشر - الاتصالات العامة والتوعية

٣٠ - لدى المديرية التنفيذية استراتيجية نشطة للاتصالات تركز على الاشتراك مع الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية، ومؤسسات البحث الأكاديمية ذات الصلة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص بغية تعزيز فهم هذه الجهات للجنة والمديرية التنفيذية واشتراكها معهما. ويجري دمج هذا العمل، إلى حد ما، في النهج الأوسع نطاقا للاتصالات التي يجري تنسيقها عن طريق فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب وإدارة شؤون الإعلام، التي هي عضو نشط في فرقة العمل. ونظرا لأن الأمم المتحدة، بالنسبة لمعظم الأغراض، تحتاج إلى توجيه رسالة واحدة مشتركة بشأن مكافحة الإرهاب، فمن الملائم أن تتولى فرقة العمل القيادة في هذا الصدد، إلا أن المديرية التنفيذية ستكون أيضا بحاجة إلى الحفاظ على طابعها المعلن المستقل وكفالة الشفافية فيما يتعلق بإجراءاتها، حسب الاقتضاء.

٣١ - وتتعهد المديرية التنفيذية الموقع الإلكتروني الخاص باللجنة وتعمل باستمرار على تحديثه، وهو سهل الاستخدام وحافل بالمعلومات ويضم أحدث المعلومات. ويعاد تجديد

الموقع الإلكتروني بشكل كامل دوريا من أجل تبيان اهتمامات أعضاء اللجنة بشكل أفضل. ويجرى أيضا تحديث الموقع الإلكتروني بجميع اللغات الرسمية الست عند إدخال تعديلات على النسخة الإنكليزية. وتتعهد المديرية التنفيذية أيضا مجموعة مواد صحفية مستكملة، وهي مفيدة بشكل خاص عند إجراء زيارات إلى الدول، تشترك خلالها المديرية التنفيذية مع وكالات لا تتعامل عادة مع الأمم المتحدة. وتبذل المديرية التنفيذية أيضا جهودا للاشتراك مع القطاع الخاص، سواء للاستفادة من معرفته وخبرته في الميادين التقنية (على سبيل المثال الإنترنت)، والتماس الدعم المقدم من القطاع الخاص لبرامج مكافحة الإرهاب في دول بعينها.

ثالث عشر - الأنشطة المقبلة المقترحة

٣٢ - إذا قرر مجلس الأمن تجديد ولاية المديرية التنفيذية، تقترح المديرية الاستمرار في النهج الوارد وصفها أعلاه والسعي في المبادرات التي تم الشروع فيها أو تخطيطها بالفعل. وهي تتضمن ما يلي:

- مواصلة تطوير حلقات العمل للشرطة ولأعضاء النيابة العامة في جنوب آسيا؛
- متابعة حلقة العمل بشأن مراقبة الحدود في شرق أفريقيا من خلال المزيد من المبادرات الأكثر تحديدا في هذه المنطقة دون الإقليمية؛
- مواصلة وتوسيع برنامج حلقات العمل المقامة عن طريق الفيديو مع المسؤولين الموجودين في عواصم الدول المتأخرة في تقديم تقاريرها؛
- استنساخ نموذج حلقة عمل نيروبي لمراقبة الحدود في غرب أفريقيا والجنوب الأفريقي؛
- تنظيم حلقة عمل بشأن الجمارك والأمن البحري في البحر الكاريبي، تشترك في استضافتها لجنة البلدان الأمريكية لمناهضة الإرهاب، بالتركيز على أمن الشحنات وإدارة المخاطر؛
- الاستناد إلى حلقة العمل المقرر عقدها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ لآسيا الوسطى، فيما بين المديرية التنفيذية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥) ومكافحة التحريض على الأعمال الإرهابية المرتكبة بدافع التطرف والتعصب، عن طريق المبادرات المماثلة في المناطق الإقليمية الأخرى؛

- متابعة حلقة العمل المعقودة في أيار/مايو ٢٠١٠ بشأن الأمن البحري، التي اشترك في تنظيمها المنظمة البحرية الدولية فرع منع الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في غابون، من خلال مبادرات محددة للمنطقة دون الإقليمية؛
- متابعة حلقة العمل المقرر عقدها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ لجنوب شرق أوروبا بشأن التعاون على صعيد المنطقة دون الإقليمية في مسائل العدالة الجنائية، عن طريق أنشطة تستند إلى النتائج التي خلصت إليها حلقة العمل؛
- متابعة حلقة العمل المقرر عقدها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ لأعضاء النيابة العامة، عن طريق أنشطة تشجع على تعزيز الاتصال وتدعيم شبكة أعضاء النيابة العامة؛
- مواصلة العمل لإنشاء مركز تدريبي لإنفاذ القانون في جنوب آسيا؛
- العمل على وضع استراتيجية إقليمية وخطة عمل إقليمية لمكافحة الإرهاب فيما بين بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بدعم من إحدى وحدات مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛
- تنظيم جلسة خاصة للجنة، تجمع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة لمنطقة إقليمية بعينها.

٣٣ - وتقترح المديرية التنفيذية كذلك العمل بشكل مباشر مع الدول، رهنا بموافقتها، في وضع استراتيجيات وطنية واسعة النطاق ومدججة بشكل ملائم، وكذلك الآليات اللازمة لتنفيذها. (أعربت إحدى البلدان التي تمت زيارتها مؤخرا عن موافقتها من حيث المبدأ على هذا النهج). وستكفل المديرية التنفيذية أن يظهر الامتثال لأحكام القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥) بشكل بارز في هذه الاستراتيجيات والآليات. ومن المحالات الأخرى التي ترى المديرية التنفيذية فيها مساحة للمزيد من العمل تعزيز إدماج نهج حقوق الإنسان في برامج مكافحة الإرهاب. ومع أن وضع هذه النهج قد يُضطلع به على نحو أكثر ملاءمة في إطار فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، وتحت مظلة الاستراتيجية العالمية، فإن المديرية التنفيذية ستكون في وضع جيد يمكنها من اختبار هذه النهج بشكل عملي بمجرد وضعها.

رابع عشر - تنظيم المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وعملها

٣٤ - تعتقد المديرية التنفيذية بأن لديها حاليا قدرا كافيا من الموظفين للاضطلاع ببرنامج طموح من الأنشطة بموجب ولاية جديدة، سواء في نيويورك، دعما للجنة وبالتعاون مع

شركائها في فرقة العمل المعنية، أو في الميدان، في إطار إجراء الزيارات التقييمية، وعقد حلقات العمل وإيفاد البعثات الاستشارية إلى الدول الأعضاء.

٣٥ - وتقترح المديرية التنفيذية إدخال ثلاثة تعديلات طفيفة على تنظيمها وممارستها التشغيلية لتعكس بشكل أفضل التغير في أولوياتها وأنشطتها الجديدة المقترحة.

٣٦ - أولاً، تقترح المديرية ألا يعمل شاغل إحدى الوظائف برتبة مد-١ رئيساً للمجموعة. وبدلاً من ذلك، أن يعمل شاغل هذه الوظيفة نائباً لرئيس مكتب التقييم والمساعدة التقنية، ومنسقا للوحدة الجديدة، ويكون مكرساً لتنفيذ المشاريع الخاصة على أساس يشمل كافة القطاعات ويتحمل المسؤولية العامة عن تنظيم الأنشطة التي تنطوي على تحديات خاصة تتعلق بالاتصال أو بالجوانب اللوجستية.

٣٧ - ثانياً، تقترح المديرية إرسال موظفين في مهام قصيرة الأجل للاضطلاع بأنشطة محددة في الميدان، إذا أتيحت الموارد الكافية. والمثال على ذلك ندب موظف تابع للمديرية التنفيذية للعمل في أمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لعدة أشهر للمساعدة في وضع استراتيجيتها دون الإقليمية لمكافحة الإرهاب. وقد يكون من الممكن أيضاً قبول موظفين على سبيل الإعارة من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية التي تعمل مع المديرية التنفيذية في أنشطة مشتركة، للمدة التي يستغرقها النشاط المعني (على سبيل المثال تنظيم مؤتمر أو حلقة عمل).

٣٨ - ثالثاً، تقترح المديرية التنفيذية أن تعطى صلاحية قبول أموال خارجة عن الميزانية من الجهات المانحة لتمويل أنشطة بعينها. ونظراً لأنه ليس لديها حالياً هذه الصلاحية، فهي ملزمة، في كل مرة تنظم فيها مناسبة ما (على سبيل المثال في حلقتي العمل لجنوب آسيا أو شرق أفريقيا)، بأن تحدد منظمة شريكة بإمكانها استيعاب أو صرف الأموال المقدمة من الجهات المانحة. وقد ثبت أن هذا ترتيب مخصص ملائم، ولكن مع تعمق اضطلاع المديرية التنفيذية بمثل هذه الأنشطة، فستنشأ ظروف تملّي عليها أن تدير المخصصات المرصودة في الميزانية وأن تصرف الأموال في وقت لاحق. ويقترح أن يكون قبول الأموال الخارجة عن الميزانية واستخدامها رهناً بموافقة اللجنة، على أساس كل حالة على حدة.

خامس عشر - الاستنتاجات

٣٩ - واصلت المديرية التنفيذية تطورها، على مدى الأعوام الثلاثة الماضية، استجابة لاحتياجات اللجنة ورغباتها، ومع اتضاح ميزتها النسبية في الميدان الدولي المزدحم لمكافحة الإرهاب. وتكمن ميزتها النسبية جزئياً في أن اللجنة والمديرية التنفيذية، باعتبارهما هيئتين

فرعيتين تابعتين لمجلس الأمن، يحملان كامل ثقل وصلاحيه المجلس. لذا فبإمكان المديرية التنفيذية تعزيز أهمية إرساء تدابير مكافحة الإرهاب؛ والمساعدة في إضفاء الشرعية على هذا الإجراء على الأصعدة الدولي والإقليمي والوطني، وتشجيع الحكومات على العمل مع جيرانها من أجل أن تكون دفاعاتها المشتركة لمكافحة الإرهاب على أقصى درجة ممكنة من الفعالية. وعلاوة على ذلك، فإن المديرية التنفيذية باعتبارها هيئة من الخبراء التقنيين تعمل بالتعاون الوثيق مع المنظمات الشريكة، (سواء كانت متخصصة أو إقليمية أو دون إقليمية)، بإمكانها تقديم مشورة عملية ومحايدة في مجال محفوف بصعوبات عملية وحقيقية. وتعتقد المديرية التنفيذية بأنه، بالنظر إلى الأخطار الجارية والمتزايدة التي يشكلها الإرهاب أمام الدول الأعضاء، فسيظل هذا العمل هاماً وذا صلة.
